ربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف السيار أثناء القيادة يحد من مخاطر وأضرار الحوادث المرورية

■ الحملة التوعوية للتعريف بفوائد ربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف السيار أثناء القيادة

نظراً لازدياد نسبة ومعدلات الحوادث المرورية وما خلفته من كوارث محزنة ومؤلمة، وللحد من مخاطر وأضرار هذه الحوادث المرورية وارتفاع معدلاتها المخيفة، تتبنى حالياً قيادة وزارة الداخلية وفي مقدمتهم الأخ اللواء ركن/ مطهر رشاد المصري وزير الداخلية بالتعاون مع كافة المؤسسات الرسمية الإعلامية والتوجيهية وبمشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني حملة توعوية للتعريف بالفوائد التي يحققها ربط حزام الأمان، أو عدم استخدام الهاتف السيار أثناء القيادة إلا أننا نستغرب من ذلك الإصرار الغريب والمكابرة على ارتكاب المخالفات وعلى عدم اهتمامنا بشؤون أمننا وسلامتنا .. لهذا نتمنى لهذه الحملة المرورية النجاح بحيث لا نرى سائقاً لا يربط حزام الأمان وآخر يستخدم الهاتف السيار، حتى نتفرغ جميعاً لحل بقية المشكلات المرورية واحدة بعد أخرى.

ولتسليط الأضواء على هذه الحملة المرورية والتعرف على الجهود المبذولة لإنجاحها في محافظة عدن، كان لنا هذه اللقاءات مع ذوي العلاقة والاختصاص:

متابعة/ محمد قائد علي

التوجيه المعنوي

العقيد/ خالد عبده محمد الزيدي، مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بأمن عدن حدثنا بهذا الخصوص قائلاً: تجري هذه الأيام تنفيذ إعلامية توعوية تنفيذاً لقرار معالي الأخ/ وزير الداخلية بشان أهمية استخدام حزام الأمان ومنع استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة، وما لاشك فيه إن حركة السير بحاجة ماسة إلى التوعية المرورية المكثفة بشتى الوسائل الإعلامية والتوجيهية والإرشادية على اعتبار حركة السير مرآة للمجتمع وبحاجة لوقفة تقييمه، وعندما تطالعنا الإحصائيات الخاصة بالحوادث المرورية المروعة تلزمنا بالتعامل مع متغيرات العصر بعقلية واعية ومدركة لحجم المشكلات التي تنتج عن هذه المتغيرات والعمل للحد وتقليل سلبياتها إلى اقل حد ممكن، ولتحقيق السلامة فقد تم مواجهة هذه المشكلة وزودت السيارات بوسائل سلامة للتخفيف من أثار الصدمات في حدود استغلال الإنسان لهذه الوسائل وفي حدود السير سرعات معقولة تتناسب وحالة الطريق ومن هذه الوسائل حزام الأمان فقد صمم للوقاية من الحوادث المرورية وقيام هذه الحملة للتوعية باستخدامه نظراً لمالها من مردودات إيجابية، والالتزام باستخدام حزام الأمان يحد من وقوع الإصابات ويعمل على توزيع طاقة الاصطدام عن طريق نقاط تثبيت الحزام مع جسم السيارة وهذا يخفف كثيراً من نسبة الإصابات، وهناك دول كثيرة تطبق هذا النظام وتلزم سائقي وراكبي السيارات بربط حزام الأمان وقد ثبت نجاح هذا النظام وأدى إلى انخفاض نسبة الإصابات المميتة والخطيرة ونظراً للوعي المروري السائد في بعض الدول فقد وصل نسبة استخدام حزام الأمان إلى 92٪ للمقاعد الأمامية و80٪ للمقاعد الخلفية، وحزام الأمان يقي من الإصابات بنسبة 70٪ إذ يحمي السائقين عند الوقوف المفاجئ من الاصطدام بالزجاج الأمامي ويثبت الركاب داخل السيارة.

وأختم العقيد/ خالد الزيدي مدير العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بأمن عدن حديثه فقال: أما بالنسبة للهاتف النقال فإن خطورته شديدة لمن يستخدمه أثناء قيادة السيارة، واستخدام الهاتف النقال يمكن أن يؤثر على القدرة على التركيز وتقدير المسافات والالتزام بالمسار والحفاظ على معدل سرعة مناسبة ويشتت الذهن ويقلل من التركيز في قيادة المركبة، ولذا علينا عدم استخدام الهاتف النقال أثناء قيادة السيارات، وإذا كان لابد من ذلك فبالإمكان استخدام وحدة التحدث عن بعد في أضيق الحدود أو تقليل المحادثة لكي لا ندخل في جدل مع من يحدثنا، وفي حالة الضرورة بإمكان السائق أن يجنب ويركن السيارة جانباً ويكمل حديثه الهاتفي، ولتجنب الوقوع في الحوادث المرورية يستحسن إغلاق الهاتف النقال أثناء قيادة السيارات،

نائب مدير مرور عدن:

السيارات بوسائل زودت سلامة للتخفيف من آثار الصدمات في حدود استغلال الإنسان لهذه الوسائل

معالي الأخ اللواء ركن/ مطهر رشاد المصري وزير الداخلية، وذلك من خلال قيامنا بنشر الضباط والأفراد في مختلف التقاطعات والفرزات وذلك من أجل إرشاد وتوعية السائقين والركاب بأهمية الالتزام بربط حزام الأمان وكذا منع السائقين من استخدام الهاتف الجوال أثناء قيادة السيارات والمركبات والآليات، ومن أجل التوعية والتوجيه والإرشاد قمنا بتوزيع الملصقات والبروشورات الإرشادية التي تبين أهمية ذلك، كما قمنا بإجراء العديد من اللقاءات الإعلامية التلفزيونية والصحفية بغية توصيل الرسالة الإعلامية للجميع خلال فترة الحملة الممتدة من 14نوفمبر وحتى 14ديسمبر 2009م، والهدف من الحملة هو التوعية والتي سوف تستمر لمدة شهر وذلك لإيجاد وعي مروري بأهمية حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف السيار أثناء القيادة لما لهذين الأمرين من أهمية بالغة للحد من الحوادث المرورية وكذا التخفيف والتقليل من الإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية المحزنة والمؤلمة.

وأضاف يقول: ولا يفوتني أن أنوه إلى أن محافظة عدن كانت سباقة بهذا الأمر حيث قمنا بتطبيق نظام ربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف الجوال أثناء القيادة قبل أكثر من سنة غير أنه واجهتنا بعض الصعوبات حينها بسبب انفراد محافظة عدن بذلك وخاصة من الأخوة القادمين من المحافظات الأخرى، غير أن الأمر الآن يختلف في تطبيق هذا النظام كونه الآن يشمل جميع محافظات الجمهورية وذلك إدراكاً من معالي الأخ/ وزير الداخلية بأهمية هذا النظام وضرورته لما فيه مصلحة المجتمع، وقد بدأنا هذه الحملة وكان التجاوب ايجابي نظراً لما يتمتع به مواطني محافظة عدن من روح حضارية وسلوك متميز وحب للنظام والقانون، غير أننا نهيب بجميع السائقين التقيد والالتزام بربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف الجوال أثناء القيادة ونأمل أن يتعودون على ذلك خلال هذا الشهر من مدة الحملة والتي بعدها مباشرة سوف يتم تطبيق العقوبات القانونية على من لم يلتزم بهذا النظام.

واختتم العقيد ركن/ عبدالجبار شمهان نائب مدير مرور عدن حديثه قائلاً: بالنسبة للأضرار الناجمة من عدم الالتزام بهذا النظام هي تعرض السائق لإصابات بليغة قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة نتيجة الاصطدام الشديد بالأجسام الصلبة وهنا يعمل حزام الأمان إلى تثبيت جسم الإنسان إلى الكرسي ويمنع اصطدامه بالجسم الصلب الذي أمامه سواء كان دركسيون القيادة أوالطلبون أوالزجاج الأمامي، كما انه يمنع سقوط الشخص من السيارة.. أما بخصوص استخدام الهاتف الجوال أثناء القيادة فالضرر يتمثل في ضعف التركيز والذي يؤدي إلى فقدان السيطرة والتي غالباً ما تسبب إلى الحوادث المرورية المؤسفة والمؤلمة، ولهذا كله حرصت قيادة وزارة الداخلية كما أسلفنا إلى تطبيق هذا النظام والذي نأمل من الجميع التجاوب وتطبيقه متمنين السلامة للجميع.

الجهود المرورية

العقيد ركن/ عبدالجبار عبدالرزاق شمهان - نائب مدير مرور محافظة عدن حدثنا عن هذه الحملة المرورية وقال: لقد تم وضع خطة عمل لإنجاح الحملة الخاصة بربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف الجوال أثناء قيادة السيارات والمركبات، وذلك تنفيذاً لقرار

مدير العلاقات العامة بأمن عدن:

إحصائيات الحوادث المرورية المروعة تلزمنا التعامل معها بعقلية مدركة لحجم المشكلات الناجمة عنها

التربويون يأملون خيراً

نعمان الحكيم

الآن، وبعد ختام المؤتمر العام الثاني لنقابة المهن التعليمية والتربوية ، ترى ماهو المؤمل في فعله إزاء أكثر من (600) ألف معلم وتربوي وإداري هم الشريحة التي تتولى تعليم وتربية الأجيال ، بدون أدنى شك، وهؤلاء في غالبيتهم لم يتحصلوا على حقوقهم إلى اليوم ، لكنهم يعتبرون الوطن هو الاسمى والأكبر!

ولذلك نقول: ليس المهم انتخاب مكتب تنفيذي أو إصدار بيان أو تقديم وعود، أو .. أو .. بقدر مايهمنا أن تبدأ الخطوات الملموسة حقيقة فقد سئمنا الخطب والوعود، منذ ما قبل الوحدة وحتى اليوم ، نحن لا نريد غزلاً وكلاماً معسولاً أثناء الانتخابات ، ثم يتلاشى ذلك فيما بعد احتلال المواقع والحصول على الامتيازات ، واسأل هنا سؤالاً كبيراً عن كيفية حصول قيادات النقابة إجمالاً على مزايا قانون المعلم والمهن التعليمية الذي طبق منذ العام 1998م، وغيرهم ممن لديهم فتاوى وقرارات وزارية لم يحصلوا على ذلك حتى (موت القانون) وظهور المولود الجديد ، الذي هو الآخر منحهم طبيعة العمل باعتبار أنهم قد حصلوا على مزايا قانون المعلم ومن ثم حرم الباقون من طبيعة العمل إلى الآن، علماً أن بعض الإدارات سوف لن تحصل على أية بدلات لأنها كما يقولون إداريون، وكل ذلك بموافقة النقابة أو بسكوتها ، لأن ما حصلوا عليه، أنا أعتبره رشوة لإسكاتهم عن حقوق الآلاف الذين تتكدس ملفاتهم في مكتب الأخ/ فيصل غالب مدير عام شؤون الموظفين بديوان الوزارة، وهو الشخص الطيب والمخلص الذي يحاول دائماً إيجاد حلول للمشكلات لكنه لا ينجح لأن هناك من يعرقل ويسمسر، وكل شيء بحسابه!

أنا هنا لا أفتري ولا أكذب، فهذه حقائق توانت النقابة عنها وقبضت الثمن، والآن تصعبت الأمور عند الخدمة والمالية في دفع المستحقات، بل وربما لن يتم ذلك لصعوبات مالية وموازنات.. الخ وصدقوني إن ذكر الفساد والاهتمام بالمعلم وغيره، ماهي إلا ذرائع لكسب التأييد والانتخابات وهي حقن مهدئة كان يفترض على جمهرة التربويين النقابيين الذين حضروا المؤتمر أن لا يفوتوا هذه القضايا إلا بقرارات نافذة .. فهل يستطيع قادة المكتب التنفيذي اليوم قبل الغد إطلاق حقوق التربويين في عدن مثلاً ممن حصلوا على فتاوى قانون المعلم عبر مكتب الخدمة المدنية بعدن منذ عام (2005م) وضاعت حتى يومنا هذا .. وهل يستطيع هؤلاء القادة المتخمون أن يطلقوا بدلات طبيعة العمل من يومها وبأثر مالي رجعي ، بعد أن سكتوا وتهاونوا في سبيل إحراز مكاسب شخصية ليس إلا..؟!

لقد مات عشرات التربويين وهم محرومون من قانون المعلم ومن طبيعة العمل ، بينما حصل على ذلك بالتزوير والرشوة آخرون .. فهل هذا يكفي أم نورد أسماء السماسرة والمستفيدين فرداً فرداً وعلى حساب أصحاب الحق القانوني؟!

نحن لايهمنا من يطلع ومن ينزل في القيادة، بقدر ما نريد من يحق الحقوق لأصحابها بأمانة وحيادية ، وبدون الحصول على مكاسب شخصية وأراضي وامتيازات ، وهم محسوبين معلمون أولاً وأخيراً .. ولذلك لابد من أن يتنبه قادتنا النقابيون إلى أن القواعد لن تسكت بعد اليوم عن حقوقها ، وستتقدم بمحاكمات ضدهم إنطلاقاً من الدستور والقوانين ، وبرعاية الحكومة والدولة سننال حقوقنا التي سكتت النقابة عنها سنين طويلة.

أخي المواطن .. أختي المواطنة

التحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال تأكيد للوقاية واستمرار لحالة الاستئصال

الحملة الوطنية للتحصين ضد مرضي الحصبة وشلل الأطفال في المرافق الصحية والمواقع المستحدثة للأطفال دون الخامسة من العمر حتى من سبق تحصينهم، في الفترة من (12-17 ديسمبر 2009م)